

به كعبه الفس التامع والعزوم لا يصح اقراره بما يوجب ما لا متعلقا
 برقبته خلاف الكتاب كتابه صحبه التلاتون يفعل امر السيد على
 المكاتب كتابه فاسه بما يوجب الاربعين خلافا لصحبه الحادية والثلاثون
 للسيد ان جعلها جرح والاحار وجعله في المعاليه وتلك ذلك في **التاسعة**
والثلاثون اذا كانت الفرس ما وهب له اصله كتابه فاسه بعد خصم باذن فلا
 الرجوع فيه ويكون فسق **الثالث** والثلاثون لانهم الوصية بان كتابه
 فلا كتابه فاسه الرابعة والثلاثون الفاسه الصادر في الممنوع ليست من الثلث
 بل من راس المال لاخذ السيد القمه من رقبته الخامسة والثلاثون لا يمنع نظره
 الى مكانة كتابه فاسه السادسة والثلاثون المعترف الفاسه جرحا خطيها
 من السيد خلاف الصحبه فان المعترف جرحا السابعة والثلاثون السيد يزوج
 المكاتبه كتابه فاسه اجبارا او يكون فسقا ولا يخرج المكاتبه كتابه صحبه
 التي مند والثلاثون للسيد مع الزوج من تسلمها فها كما تغتد اولها كآخر **التاسعة**
 والثلاثون للسيد السابقه وهو له عن الزوج من سبقها الاربعون ليس لها جرح
 نفسها للفرق وتضم المهر **الحال الحادية** والاربعون للسيد تزوج بضعها
 وله حبسه للفرق وتسلم المعروض لها **الثانية** والاربعون اذا تزوجها بعينه يجب
مهر الثالوث الجرح جعلها صداقا ويكون فسقا **الرابعة** والاربعون اذا كانت
 الزوجه العبد الذي اصدقها الزوج ايها ثم وجد في الفرقة في الرجول ما يقتض
 رجوع الكل او المصير الى الزوج فلا يرجع بذلك في الصحبه ولها اعتراف بدمه ويرجع
 في الفاسه وتكون فسقا **لكتابها** **الخامسة** والاربعون خالف على المكاتبه كتابه فاسه
 وتكون فسقا **السادسة** والاربعون لا يجب لها مهر زوجي سبدها وسمي تزوج اخنها خطيها
 وغتها في الزوج عملها اليمن ويطلبه الكاح **الثانية** والاربعون ان وصاية يتعلق
 برقبته ابتداءا لفرق ولا يرثه فيما اذا اجتمع عليه السيد **الثامنة** **والاربعون** لا يزوج
 عبده في محل اللوث ولا غيره ولا يفسق وذلك يتعلق بسبده خلاف المكاتبه كتابه صحبه
التاسعة والاربعون اذا جرح على السيد ياربه وقتلها انه جرح فليس وماله لا يبرئ بوجه
 فلما عبه الصحبه ولا يفسق من ذلك كتابه الفاسه **الحجرون** اذا اشركه سابقا

تاتم وكان بحيث لها انفسه لم يدر على دفع السارق فانه ثبت الاستيلاء عليه
 والاربعون انه يقطع لانه مال احد من حرمه خلاف المكاتب كتابه صحبه فانه
 ليس بمالك فلا يقطع فيه الحادية **الحجرون** تخت السيد المكاتبه كتابه فاسه وتلك
 انه المال له ولا يصد ولو حلف لا يكتاب اولها كتابين ولا يكتاب مكاتب فلان غلق
 البر والحفت بالكتاباه الصحبه دون الفاسه **الثانية** **والثلاثون** لا يعتق با **الحجرون**
 السيد في حال صحبه **الثالثة** **والثلاثون** له اعترافه عن الكتاب من المصنوع الرابعه
والثلاثون يعتق باخذ السيد في حال اجونه كذا ذكر في قال الرافعي يعتق لا يعتق
 لانه ما يخدم من العبد الخامسة **والثلاثون** اذا كانت عبيدا صفته واحده كتابه
 فاسه وقال اذا ادبعتي كذا فانه احرام يعتق واحد منهم باء حصصه على الاقبس
 السادسة **والثلاثون** ينقسم موت غير السيد وغير المكاتب وهو من جعل الفس
 منه او قبضه بطريق العتق السابعة **والثلاثون** له جعل الكتاب كتابه فاسه
 الى دار الحرب اذا كان كافر **الثامنة** **والثلاثون** لا يجب اذا اطلبها العبد بل حرم
 اذا اطلبها على من حرم **التاسعة** **والثلاثون** يتكفي في الصحبه بینه قوله اذا ادبت
 اليها فانه حر وان لم يقطع به خلاف الفاسه لا يكتفي فيها بنية ذلك لان التعليق لا يصح
 بالبيده وانما تصرف الصحبه لخدمة المعروض **المستوفى** لو عين في الفاسه موضعا للبيده
 ضمن مطلقا لاجل التعليق بخلاف الصحبه فانه اذا حصر في غير المكان المين فخصه
 وقم العتق **باب ام الولد ضابط** ولد ام ولد يعتق بموت
 السيد الا في من زان المرهونه المعقوضه والبيده تغلق بالرقبه اذا استولوا مالها
 المهر ينقد الاستيلاء قبضه فاذا ولد بعد البيع من زوج امراته اشترها السيد
 الاول مع ولدها بنت لها حكم الاستيلاء وونه فتعتق بموته وونه في **الامر الصور**
 التي لا ينفذ فيها الاستيلاء المرهونه اذا اولدها الراس وهو مصر والبيده التي تغلق بفسقها
 مال اذا اولدها المالك وهو مصر وحاربه الركة التي تغلق بصادق اذا اولدها الراس وهو
 مصر ومستولوا المكاتب ومستولوا لبعض فيما صح البلقيز والبيده مالها المقتدى
 بها وبنتها الاستيلاء سنه فيما ذكر البلقيز محرما والمهر يعتقها اذا اولدها الولد
 فيما ذكر البلقيز ايضا **باب الولد** ضابطه البصير وان يكون الولد حر اصله ولا

يام